واقع الممارسات الديمقراطية في مدارس لواء الأغوار الشمالية: دراسة حالة

إعـــــداد

أ/ صباح أحمد جودة

طالبة دكتوراه في تخصص: أصول التربية – قسم الإدارة وأصول التربية

كلية العلوم التربوية– جامعة اليرموك– الأردن

د/ محمد صالح بني هاني

قسم الإدارة وأصول التربية – كلية العلوم التربوية– جامعة اليرموك– الأردن

أ.د/ محمد سليمان القزاقزة

قسم الإدارة وأصول التربية –كلية العلوم التربوية– جامعة اليرموك– الأردن

واقع الممارسات الديمقراطية في مدارس لواء الأغوار الشمالية: دراسة حالة

أ/ صباح أحمد جودة ود/ محمد صالح بني هاني وأ.د/ محمد سليمان القزاقزة *

الملخص:

هدفت هذه الدراسة تعرف واقع ممارسة الديمقراطية في مدارس لواء الأغوار الشمالية. وركزت الدراسة على دراسة حالة ثلاث مدارس هي (مدرسة جسر الشيخ حسين الثانوية المختلطة، مدرسة الملك طلال الثانوية للبنين، ومدرسة وقاص التربوية الحديثة)، إيمانا من الباحثة ضرورة التنوع في اختيار المدارس من حيث جنس الطلبة ونوع المدرسة حكومية أو خاصة، وذلك لمساعدة في المعرفة والاطلاع على واقع الممارسات الديمقراطية، وقد استخدم المنهج النوعي في هذه الدراسة، حيث استخدمت الملاحظة كأداة للدراسة لتدوين سلوك الإداريين والمعلمين والطلبة في هذه المدارس، واقتصرت عينة الدراسة على مجموعة من معلمي المدارس الحكومية والخاصة في لواء الأغوار الشمالية، وعددهم (١٠) أفراد وتم اختيارهم بالطريقة القصدية، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن واقع الممارسات الديمقراطية في مدارس لواء الأغوار الشمالية من وجهة نظر المعلمين جاء بدرجة متوسطة، وفي ضوء النتائج أوصت الدراسة بضرورة متابعة وزارة التربية والتعليم لتطبيق أساليب الممارسات الديمقراطية في المدارس بصورة مستمرة، ووضع معايير موحدة لكل المدارس الحكومية والخاصة في الأردن والتي من شأنها تعزيز الممارسات الديمقراطية بشكل جيد.

الكلمات المفتاحية: الممارسات الديمقراطية، مدارس لواء الأغوار الشمالية، المعلمين.

* أ/ **صباح أحمد جود:** طالبة دكتوراه في تخصص: أصول التربية – قسم الإدارة وأصول التربية – كلية العلوم التربوية– جامعة اليرموك– الأردن.

د/ محمد صالح بني هاني: قسم الإدارة وأصول التربية– كلية العلوم التربوية– جامعة اليرموك– الأردن.

أ.د/ محمد سليمان القزاقزة: قسم الإدارة وأصول التربية –كلية العلوم التربوية– جامعة اليرموك– الأردن.

The Reality of the Democracy Practices at Al-aghwar Nothren Schools : Case Study

Abstract:

This study aimed to explore the reality of democratic practices in the schools of Northern Al-Ghor District. The study focused on a case study of three schools: Sheikh Hussein Bridge Mixed Secondary School, King Talal Boys' Secondary School, and Waqas Modern Educational School, based on the researcher's belief in the importance of diversity in selecting schools in terms of student gender and type of school, whether public or private. This approach was intended to enhance understanding and provide insights into the state of democratic practices. The qualitative method was employed in this study, with observation used as a tool to record the behaviors of administrators, teachers, and students in these schools. The study sample was limited to a group of teachers from both public and private schools in Northern Al-Ghor District, consisting of 10 individuals selected purposefully. The study's findings indicated that, from the teachers' perspective, the reality of democratic practices in Northern Al-Ghor District schools was at a moderate level. Based on the results, the study recommended that the Ministry of Education should continuously monitor the implementation of democratic practices in schools and establish unified standards for all public and private schools in Jordan to effectively promote democratic practices.

Keywords: Democratic Practices, Schools of Northern Al-Ghor District, Teachers.

مقدمة:

يتسم العصر الحالي بالتفجّر الهائل في المعرفة، والانفتاح العالمي، وروح التعاون، وأصبح التعليم والتدريب والمعرفة عملة هذا العصر، حيث فرضت هذه التحولات والتطورات السريعة تحديات هائلة على مؤسسات التعليم، التي تلعب دورًا بارزًا في المجتمع؛ فهي المسؤولة عن تطوير القدرات البشرية وتعزيزها، وتحقيق التنمية المستدامة بكافة جوانبها، ومع التطورات الحالية، تتغير أدوار ومسؤوليات القيادات التربوية، فتتحمل هذه المؤسسات مسؤولية كبيرة في مواجهة تحديات العصر، إذ تعتبر القوة الحيوية المؤهلة لدفع المجتمع نحو التقدم في جميع الميادين.

وقد أصبحت الديمقراطية نظام ومظلة تمارس من خلالها الحقوق وتؤدى الواجبات، وتلك الديمقراطية المنضبطة التي أولتها الأنظمة السياسية التي تبنتها نهج حكم إهمية كبرى في مراحل التحول على مختلف الأصعدة لتحقيق النمو والإزدهار المنشود، ليتوسع مفهوم الديمقراطية ليرتبط بكافة جوانب الحياة العامة والخاصة، لتصبح ديمقراطية في التعليم واحدة من الأسس التي يقوم عليها نظام التعليم الحديث، بعيدا عن الأسس التي تشكلت عليها الأنظمة التعليمية التقليدية. (بدران، ٢٠١٥).

ولأن الديمقراطية تعني أن يمارس الفرد حقوقه ويؤدي واجباته بإرادة كاملة، وحرية غير منقوصة. حيث يعد التعليم أول تلك الحقوق التي شرعتها الأديان السماوية كافة والمواثيق والمعاهدات الدولية. فكان أول أمر ألهى لنبي الأمة محمد صلى الله عليه وسلم. وتعددت النصوص في القرآن التي أشارت إلى أهمية العلم والعمل ومنها قوله تعالى (قُلْ هلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا الْأَلْبَابِ) (سورة الزمر: الأية ٩). وقال تعالى (فَاعْلَمْ أنه لَا إله إِلَّا الله وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ) (سورة محمد: الأية ١٩).

وقد أضحت التربية الموجهة نحو القيم والممارسات الديمقراطية اتجاهاً سائداً في العديد من النظم التعليمية المتقدمة، وقد أصبحت المؤسسات التربوية معنية أكثر من أي وقت مضي بالعمل على بناء ثقافة ديمقراطية منتجة لقيم التسامح والاختلاف وقبول الآخر في مقابل العنصرية واضطهاد الأقليات وموجات العنف والتطرف التي تجتاح العالم بأسره، وتتضمن الممارسات الديمقراطية في المؤسسات التربوية ديمقراطية التعليم بمعنى تكافؤ الفرص التعليمية في الالتحاق بتلك المؤسسات دون تمييز بين الأفراد على أساس اجتماعي أو عرقي أو ديني، وتعليم الديمقراطية في المؤسسات التعليمية من خلال تضمينها في المقررات والأنشطة الصفية واللاصفية، وكذلك ترسيخها في وعي وسلوكيات المجتمع التعليمي عبر آليات الديمقراطية في

صنع واتخاذ اتخاذ القرارات التعليمية والديمقراطية في إدارة الفصول الدراسية، والمشاركة العادلة والحرة في الانتخاب والتمثيل بالمجالس التعليمية والمدرسية المختلفة (مهران، ٢٠٢٠).

تُعتبر المدارس بيئة حيوية لتعزيز ثقافة الديمقراطية وتشجيع المشاركة الشاملة للطلاب والمعلمين في صنع القرارات وإدارة الشؤون المدرسية، وتعتبر الممارسات الديمقراطية في المدارس أساسية لتعزيز مفهوم العدالة والمساواة بين الطلاب وتشجيعهم على المشاركة الفعّالة في حياة المدرسة. وفي ظل التحولات الاجتماعية والثقافية، تسهم هذه الممارسات في بناء ثقافة التعاون والاحترام المتبادل بين أفراد المجتمع المدرسي (Glickman et al , 2014).

ومن أهم مرتكزات التجربة الديمقراطية هو ترجمتها إلى ممارسات في الواقع المعاش من خلال الإسقاطات المناسبة لكل بيئة وأولها البيئة التربوية والتعليمية في إطار المدارس باعتبارها المسؤولة بالدرجة الأولى عن بناء وترسيخ قيم ومفاهيم الديمقراطية، فتعويد الطلبة على حرية التعبير وإبداء الرأي والنقد البناء والتعامل على أساس إنساني قائم على الحرية والمساواة والعدالة كل ذلك تدريب لهم على أهمية ممارستهم للقيم الديمقراطية في الحياة المجتمعية العامة فالحياة المدرسية بكل مقوماتها تعتبر ميدانا فسيحا لتمرين الطلبة على تدبير أمورهم بأنفسهم، وتدريبا لهم على إنماء شخصياتهم المستقلة، حتى يكونوا قادرين على ممارسة الديمقراطية بأبعادها المختلفة وبمعناها الواسع (مرزوق وآخرون، ٢٠١٥).

وبناء على ذلك فالتربية عملية ضرورية لتحقيق الديمقراطية، فالتربية والتعليم يحرران الأنسان من قيود العبودية والجهل، وهما لا يعملان في ظل الأمية أو التخلف، لذلك لابد أن تكون المدرسة المناخ الملائم لاكتساب متطلبات الحياة الديمقراطية الواعية والمسئولة، ذلك أن الديمقراطية قيم وعلاقات وأساليب تفكير وضوابط وممارسات، فخلالها يجمع الفرد بين حريته ومسئوليته (حسين وآخرون، ٢٠١٨).

وتأسيساً على ما سبق تأتي هذه الدراسة بهدف الكشف عن واقع الممارسات الديمقراطية في مدارس لواء الأغوار الشمالية من وجهة نظر المعلمين.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

أن الديمقراطية التي تقوم على مبادئ الحرية والعدل والمساواة وترسيخها عند أفراد المجتمع تستلزم من المعلم أن يكون الأساس والقدوة والمثل في ذلك النهج الجديد، وعليه تعميق وزرع وممارسة مبادئ التربية الديمقراطية سواء داخل الحصة الصفية أو في أوقات الاستراحة، وضمن جميع المستويات سواء مع الطلبة أو مع زملائه المعلمين أو في علاقته بالإدارة التربوية، أيضا فان للمدرسة دورا هاما ومحوريا في بناء ثقافة ديمقراطية منتجة لقيم التسامح والاختلاف وقبول الآخر في ظل تزايد حالات العنف المجتمعي، وارتفاع أرقام حالات العنف المدرسي وخاصة

العنف الموجه ضد المعلمين، وضعف مخرجات النظام التعليمي. إن هذا الدور الأساسي والهام للمعلم في بناء ثقافة ديمقراطية عميقة، وتنمية وتعزيز القيم الديمقراطية من الحرية المسؤولة، والعدل والمساواة، والتشاركية في صنع القرارات، تستلزم إعادة النظر في منظومة السلوكيات والممارسات التي يتبعها المعلمون مع طلبتهم في الغرف الصفية وفي مختلف أنواع الأنشطة المدرسية في هذه المرحلة الحساسة من حياتهم، وبالنظر إلى الواقع الحالي المتمثل بتزايد شكاوى الطلبة من الممارسات غير الديمقراطية من بعض المعلمين، والأساليب المتبعة عند بعضهم في تدريس المباحث الدراسية بالطرق التقليدية القائمة على الحشو والتلقين، وتدني مستويات العدل والمساواة، والتضييق على حرية التعبير، إضافة إلى تزايد حالات الاعتداء ضد المعلمين التي يمكن إرجاع جزء من أسبابها إلى عدم وجود صيغ ديمقراطية للتعامل بين المعلم والطالب من جهة، وبين المدير ومعلميه من جهة أخرى.

وفي عام ١٩٨٧ عقد مؤتمر الإصلاح التربوي الذي كانت من أهم توصياته ضرورة مساهمة التربية في بناء مجتمع ديمقراطي يبدأ منذ أن يدخل الطالب المدرسة في الصفوف الأولى حتى إنهاء مراحل تعليمه كافة، لينشئ أفراد قادرين على المساهمة في نمو وازدهار المجتمع في محتلق الجوانب والميادين، ويرى المومني والشرمان (٢٠١٩) بأن النظام التربوي بمؤسساته المختلفة والذي يعكس الفلسفة السائدة في المجتمعات من أهم الوسائل للانتقال والتحول نحو الحياة الديمقراطية، ويؤكدان على أن المعلم هو قائد التغيير في مجتمعه، بما يجسده من قيم وتوجهات مجتمعه وذلك من خلال ترسيخ مبادئ الديمقراطية وممارستها لدى المعلمين والمديرين باعتبارهم القادرين على نقل تلك المبادئ والممارسات وتعليمها للمجتمع من خلاله ما يدرسونه ويظهرونه من أساليب في تعاملهم.

وبالاطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة الحالية والتي أشارت إلى أن هناك العديد من التحديات لتطبيق الممارسات الديمقراطية في المدارس كدراسة جونسون وجونسون (Johnson & Johnson, 2014) ودراسة ميترا وسيرير (Mitra & Serriere, 2015) والتي أشارت إلى أن الممارسات الديمقراطية في المدارس تواجه تحديات عدة، من بينها التحكم الإداري المركزي، وقلة الموارد، وتقليص دور المشاركة الطلابية في صنع القرارات. هذه التحديات تعيق تحقيق أهداف الممارسات الديمقراطية وتؤثر سلباً على جودة التعليم وتجربة الطلاب في المدارس، ولذلك أرادت الباحثة دراسة واقع ممارسة الديمقراطية في مدارس لواء الأغوار الشمالية. كما كان لعمل الباحثة معلمة لسنوات عديدة في عدة مدارس، وعملها مساعدة مديرة لأكثر من مدرسة أثناء القيام بهذه الدراسة. شعرت الباحثة بتدني مستوى ممارسة الديمقراطية لدى معلمي وطلبة تلك المدارس، كما كان لعدم معرفة غالبيتهم بالتشريعات

والقوانين والأنظمة دورا كبيرا في تدني هذا المستوى من الممارسة الديمقراطية. من هنا تولد الإحساس لدبها بأهمية نشر ثقافة الديمقراطية ومجالات ممارستها في المدرسة والأسرة والتعريف بدور تلك الممارسات في التغلب على المشكلات التي قد تنشا. وضرورة اطلاع المعلمين والطلبة على المستجدات التربوية وأهمية دورهم في المشاركة فيما يتعلق بالعملية التعلمية التعليمية، وتوجه الأنظار إلى أهمية مشاركة المعلمين والطابة وذويهم في أشكال ممارسة الديمقراطية في المدارس، ونذكر منها انتخابات البرلمان الطلابي، ومجلس التطوير التربوي على مستوى المدرسة والمديرية، وكذلك مجلس أولياء الأمور لأهميتها في تعزيز توجهاتهم نحو ممارسة الديمقراطية، والتي تعمل على إعدادهم إلى الممارسة الفاعلة للديمقراطية في المستقبل. حيث إنه لا يمكن إغفال دور المدرسة في صقل شخصية الطالب وتهيئته ليكون فردا صالحا في مجتمعه، مدركا لأهمية الديمقراطية وممارستها نهج حياة.

ومما سبق، تتمثل مشكلة الدراسة الحالية التعرف إلى واقع الممارسات الديمقراطية في مدارس لواء الأغوار الشمالية من وجهة نظر المعلمين، وذلك من خلال محاولة الإجابة عن السؤال الرئيس للدراسة:

ما واقع الممارسات الديمقراطية في مدارس لواء الأغوار الشمالية من وجهة نظر المعلمين؟

أهداف الدراسة:

سعت الدراسة إلى التعرف إلى واقع الممارسات الديمقراطية في مدارس لواء الأغوار الشمالية من وجهة نظر المعلمين.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في جانبين هما:

أولاً- الأهمية النظرية:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها النظرية- في حدود علم الباحثة- بأنها أول دراسة أجريت في لواء الأغوار الشمالية للاطلاع على واقع ممارسة الديمقراطية في مدارسه، وتأتي أهمية هذه الدراسة، إذ تسعى إلى تسليط الضوء على واقع ممارسة الديمقراطية لدى معلمي المدارس الحكومية والخاص في لواء الأغوار الشمالية، ومن المؤمل أن يسهم موضوع الدراسة في تقديم معرفة جديدة نظرا لندرة الدراسات التي تناولت واقع الممارسات الديمقراطية في المدارس الحكومية والخاصة، وتحديدا لواء الأغوار الشمالية، كما تأتي أهمية هذه الدراسة من المنهج الذي اتبع في أجراؤها، حيث أجريت هذه الدراسة باستخدام المنهج النوعي الذي استخدم فيه الأدوات النوعية في جمع البيانات (الملاحظة)، مما قد يكون إسهاما هاما في وصف الظاهرة موضع الدراسة واستخدامها لاحقا في أدبيات دراسات لاحقة.

الأهمية التطبيقية:

تتبع الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة من اختلافها عن غيرها من الدراسات السابقة التي أجريت من حيث الغرض منها، إذ جاءت الدراسة الحالية من اجل التوصل لإجابات توضح واقع الممارسات الديمقراطية في لواء الأغوار الشمالية، ويعرض الباحثان وجهة نظرهما وتقييمها لواقع الممارسات الديمقراطية لدى معلمي وطلبة المدارس الحكومية والخاصة في لواء الأغوار الشمالية.

وتقدم نتائج الدراسة إسهاما جديدا في الأدبيات الحديثة ذات العلاقة بموضوع دراستها ، وقد تكون هذه الدراسة بمثابة حجر أساس لأجراء مزيدا من الدراسات في هذا المجال. أضف إلى ذلك، إن معرفة واقع الممارسات الديمقراطية ربما يساعد الجهات ذات العلاقة (كوزارة التربية والتعليم الأردنية) في وضع برامج وتشريعات تحسن من واقع الممارسات الديمقراطية في مدارسها. وعلى الصعيد العملي لهذه الدراسة، يمكن الاستفادة من نتائج الدراسة الحالية في وضع تصور مقترح من شأنه من يعزز واقع الممارسات الديمقراطية في عملها مساعدة مديرة لمدرسة حكومية.

التعريفات الاصطلاحية والإجرائية

تضمنت الدراسة عددا من التعريفات الاصطلاحية والإجرائية منها:

- **الديمقراطية اصطلاحا:** هي طريقة للحياة وأسلوب الحكم الذي يقوم على أساس قيام السلطة على إرادة الشعب، وممارسة الشعب حريته وحقه في اختيار السلطة التي تحكمه بطريقة يقبلها، وضمان حقوقه الأساسية السياسية والاجتماعية في المساواة وحرية التعبير والتنظيم والعمل والمشاركة في صياغة الحياة السياسية والاجتماعية. كما تعرف على أنها شكل من أشكال الحكم السياسي القائم بالإجمال علَى التداول السلمي للسلطة وحكم الأغلبية وحماية حقوق الأقليات والأفراد .(Zagrebina, 2020).

الديمقراطية إجرائيا: قدرة الفرد في التعبير عن آراؤه ومعتقداته والدفاع عنها وتمتعه بالحقوق التي كفلها الدستور، والمشاركة في صنع القرار واتخاذه.

- **ديمقراطية التعليم اصطلاحا:** وتعرف بأنها العدالة في التعليم، وتساوي فرص الالتحاق به وتكافؤها، والارتقاء بها، وذلك بتعميمه ليصبح متاحا للجميع في سن التعليم، وأن يكون متوفرا ومتاحا ومجانا في المكان المناسب، وأن تتوفر له مقومات ووسائل التعليم المناسبة وفق الإمكانيات المتاحة. (الحشوة، ٢٠٠٤).

الديمقراطية التعليم إجرائيا: حق الحصول على أفضل فرص التعليم التي تلبي ميول ورغبات المتعلم في المكان والزمان المناسبين، وأن يكون قادرا على المشاركة في اختيار ماذا يتعلم، ومع من يتعلم ومن يعلمه.

- **الممارسات الديمقراطية اصطلاحا:** مجموعة الأفكار والخبرات والتصورات متكررة الحدوث بصورة منتظمة إلى حد كبير، والتي يتبناها الأفراد والجماعات في المجتمع، وتقوم على مبادئ العدالة والمساواة والحرية، وتؤثر في سلوكيات الفرد والجماعة داخل المجتمع. (عبد الحكيم، ٢٠١٩، :١٤).

الممارسات الديمقراطية إجرائيا: بأنها تفاعل بين العناصر البشرية في المجتمع المدرسي، بالصورة التي تؤدي إلى تعزيز السلوك الديمقراطي لديهم.

- **المدارس الحكومية:** هي مؤسسة تعليمية غير ربحية، والتي تقدم خدمات التعليم الأساسي والثانوي الشامل المجاني، ويكون قبول الطلبة فيها إلزاميا لمن هم في سن الدراسة، والتي تمولها وتديرها الحكومة من خلال سلطات تعليمية تابعة لها (البقعي، ٢٠٢٢)، وعرفت المدارس الحكومية أيضا بأنها "كل مؤسسة تعليمية تديرها الوزارة أو أي وزارة أو سلطة حكومية أخرى". (وزارة التربية والتعليم الاردنية، ١٩٩٤).

المدارس الحكومية إجرائيا: جميع المدارس التي تشرف على إدارتها وتمويلها وزارة التربية والتعليم الأردنية الواقعة في حدود منطقة الأغوار الشمالية

- **المدارس الخاصة اصطلاحا:** هي المدارس تتبع القطاع الخاص، وغالبا ما يتم تمويلها كليا أو جزئيا من خلال فرض الضرائب على طلبتها (البقعي، ٢٠٢٢). وقد عرف قانون وزارة التربية والتعليم الأردنية لعام ١٩٩٤ المدارس الخاصة بأنها: " كل مؤسسة تعليمية غير حكومية مرخصة تطبق المناهج والكتاب المدرسي المقرر في المؤسسات التعليمية الحكومية".

المدارس الخاصة إجرائيا: جميع المدارس التي يملكها ويديرها القطاع الخاص في لواء الأغوار الشمالية.

حدود الدراسة:

أجريت هذه الدراسة في ضمن مجموعة من الحدود، نعرضها كالاتي:

- **الحد الموضوعي:** اقتصرت هذه الدراسة التعرف إلى واقع ممارسة الديمقراطية في مدارس لواء الأغوار الشمالية من وجهة نظر المعلمين.
- **الحد المكاني:** أجريت الدراسة الحالية في المدارس الحكومية والخاصة بلواء الأغوار الشمالية.

- **الحد الزماني:** طبقت الدراسة خلال الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي ٢٠٢٣/٢٠٢٤.
- **الحد البشري:** اقتصرت الدراسة عدد من المعلمين في المدارس المختارة في لواء الأغوار الشمالية وهي (مدرسة جسر الشيخ حسين الثانوية المختلطة، ومدرسة الملك طلال الثانوية للبنين، ومدرسة وقاص التربوية الحديثة).

الدراسات السابقة:

يعرض هذا الجزء الدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وقد جمعت بالرجوع مصادر ومراجع متنوعة منها الإلكترونية والدوريات وغيرها، مرتبة زمنيا من الأقدم إلى الأحدث.

- أجرى دوندار (Dundarm, 2023) دراسة بعنوان مشاركة الطلبة في عملية صناعة القرار كأداة للمدرسة الديمقراطية وهدفت الدراسة إلى بحث مشاركة الطلبة في إدارة هيكلة السلطة الديمقراطية في نظام التعليم العالي في تركيا. واعتماداً على الأدبيات ذات الصلة، فقد تناولت الدراسة مفهوم السلطة الديمقراطية والتعليم من منظورين مختلفين المنظور الأول ويتضمن نهج التعليم الديمقراطي ويقوم على نموذج التعليم البديل والذي لا يمارس في تركيا المنظور الثاني ويتضمن نهج الديمقراطية في المدرسة والتعليم. وللكشف عن اتجاهات الطلبة نحو منظوري السلطة الديمقراطية والتعليم، تم تحليل آرائهم واحتياجاتهم حول المشاركة في عمليات صنع القرار. واشتملت الدراسة على مجموعتين من طلبة جامعة مرمره في العام الدراسي (٢٠١١/٢٠١٢). وأظهرت النتائج فيما يتعلق بالتعليم البديل والمدرسة الديمقراطية أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعة الطلبة الأعضاء في مجلس الطلبة ومجموعة الطلبة غير الأعضاء في مجلس الطلبة من حيث التعامل مع بعض الحقائق والمفاهيم الديمقراطية، واستخدام المصطلحات في الأدبيات المتعلقة بالتعليم الديمقراطي.
- وفي دراسة أجراها بكتاس (Bektas, 2023) بعنوان "آراء المعلمين حول مفاهيم إعداد الطلبة للحياة الديمقراطية في الصف الأول الأساسي في مبحث الدراسات الاجتماعية. وهدفت إلى معرفة آراء المعلمين حول ما إذا كانت مفاهيم إعداد الطلبة للحياة الديمقراطية في الصف الأول الأساسي في مبحث الدراسات الاجتماعية مريحة ومناسبة للطلبة. وفي هذه الدراسة تم استخدام نموذج العلم الظاهرة، والذي يعد من نماذج البحوث النوعية. وتم اخذ العينة بالطريقة القصدية الهادفة، وتكونت من (١٣) معلما من معلمي الصف الأول الأساسي والذين يدرسون في (٤) مدارس أساسية في منطقة هندك (Hendek) في إقليم

ساكاريا في العام الدراسي (٢٠١١/٢٠١٠). وتم جمع البيانات عن طريق المقابلة. وأظهرت النتائج أن جميع المعلمين الذين شاركوا في الدراسة لم يجدوا مصطلحات للديمقراطية مناسبة لمستوى الصف الأول الأساسي في مباحث الدراسات الاجتماعية. ووجدوا مصطلحات متعلقة بالديمقراطية ومناسبة ولكن تكون من خلال الخبرة والإدراك، والتطوير. ولقد قدم المعلمون أسبابا لعدم وجود مصطلحات مناسبة لطلبة الصف الأول الأساسي بان هذه المصطلحات مجردة ولا تناسب مستوى الطلبة. ولقد اقترح بعض المعلمين انه من المناسب أن تدرج هذه المصطلحات في الصف الثاني والصف الثالث الأساسي.

- دراسة (Subba, 2014) بعنوان: "القيم الدمقراطية والنهج الدمقراطي"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى أهمية القيم الدمقراطية ودور المعلمين في الحياة الديمقراطية في الهند، حيث أعتمدت الدراسة على تحليل ما ورد في الأدبيات التربوية ذات الصلة بالموضوع في الهند، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج من أهمها:يعتبر المعلمون في الهند أن المدرسة هي المكان الذي يستطيعون فيه غرس القيم والأفكار الديمقراطية كالمساواة والحرية والعدل بشكل منفرد، كما بينت الدراسة الدور اللامحدود للمعلمين بوصفهم قادة لإحداث التغيير، كما أظهرت الدراسة تحسنا طفيفا في المستوى ممارسة الديمقراطية، ولتستمر الديمقراطية في الهند للوصول إلى الديمقراطيات الكاملة، فهي بحاجة إلى الاستمرار في العمل، وتعليم الأطفال تقدير الديمقراطية طريقة حياة من خلال إكسابهم مهارات الديمقراطية الأساسية بتضمينها فيما يقدم لهم من مناهج ومقررات دراسية لإنشاء جيل من المواطنين يمارسون الديمقراطية ويحافظون عليها في المستقبل ليصبحوا مواطنين يشكلون ويحافظون على الديمقراطية في المستقبل، كما أشارت الدراسة إلى أن أفكار المعلمين وقرارتهم ذات الصلة بالتعليم احتلت الجزء الأكبر في الجوانب النفسية لعملية التعلم والتعليم.
- وأجرى كل من ننسي وإبراهيم (٢٠١٧) دراسة هدفت إلى الكشف عن واقع الممارسات التربوية الديمقراطية، لطلاب كلية التربية بجامعة جنوب الوادي، وتم تطوير استبانة للكشف عن درجة الممارسات الديمقراطية مكونة من (٥٥) فقرة موزعة على أربع محاور وهي: التفاعل الديمقراطي بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، الإبعاد الديمقراطية للأنشطة الطلابية، المضامين الديمقراطية للمقررات الدراسية، والتفاعل الديمقراطي مع أدارة الكلية. وتوصلت الدراسة إلى أن درجة الممارسات الديمقراطية لطلاب كلية التربية جاءت بصورة متوسطة، وان أعلى درجة ممارسة في المحور الثاني المتعلق بالأنشطة الطلابية، يليه التفاعل بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، ثم المحور المتعلق بالتفاعل الديمقراطي بين الطلاب وإدارة الكلية، وأخيرا الممارسات الديمقراطية المتعلقة بالمقررات الجامعية. كما

توصلت الدراسة إلى أن لا توجد فروق دالة إحصائيا ترجع لمتغير الجنس، ولكن توجد فروق دالة إحصائيا لمتغير التخصص ترجع لصالح طلاب التخصصات العلمية، كما توجد فروق دالة إحصائيا ترجع لمتغير السنة الدراسية ترجع لصالح طلاب الفرقتين الثالثة والرابعة.

- وقام احمد (٢٠١٨) بدراسة هدفت إلى الكشف عن واقع الممارسات الديمقراطية لمعلمي التعليم الثانوي العام محافظة البحر الأحمر، كما هدفت إلى معرفة درجة الاختلاف في الممارسات الديمقراطية لمعلمي المدرسة الثانوية وفقا لمتغيرات الجنس والتخصص الدراسي ونوع المدرسة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وكانت الاستبانة أداة الدراسة، وتكونت من (٥٥) عبارة وزعت على خمس محاور هي، المساواة والعدالة، والحرية، والمشاركة والتعاون، والمناخ المدرسي، والتعامل الصفي. وتكونت عينة الدراسة من (٣٧٦) فرد بنسبة (٢٠%) تقريبا، اختيروا بالطريقة العشوائية الطبقية من مفردات مجتمع الدراسة البالغ عددهم (١٨٧٧) بالصف الثالث الثانوي العام بالإدارات التعليمية بالمحافظة للعام الدراسي (٢٠١٨/٢٠١٧). وأظهرت نتائج الدراسة، أن درجة توافر الممارسات الديمقراطية جاءت متوسطة، وجاءت محاور الاستبانة بين درجة منخفضة إلى كبيرة، وهي على الترتيب: المرتبة الأولى: المساواة والعدالة بدرجة كبيرة، والمرتبة الثانية: المناخ المدرسي بدرجة متوسطة، وجاء في المرتبة الثالثة: التعامل الصفي بدرجة متوسطة، وفي المرتبة الرابعة: الحرية بدرجة متوسطة، وجاء في المرتبة الخامسة والأخيرة: المشاركة والتعاون بدرجة منخفضة، وتعزى هذه النتيجة إلى أن المدرسة الثانوية بمعلميها ما زالت تقوم بدورها التقليدي، مع إهمال تحسين المناخ المدرسي والممارسات التربوية بين الطلاب والمعلمين داخل المدرسة. كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلاب تعزى لمتغير الجنس ولصالح الإناث، وأيضا فروق ذات دلالة تعزى لمتغير التخصص الدراسي ولصالح طلاب القسم الأدبي، بينما أظهرت أنه لا توجد فروق بين طلاب المدارس التجريبية والمدارس الحكومية العامة. كما أن الدراسة خرجت بعدد مهم من التوصيات المتعلقة بنتائج الدراسة.
- وأجرى كل من جميلة واسمي (٢٠١٨) دراسة هدفت إلى التعرف على واقع الحياة الديمقراطية في المؤسسات التربوية، حيث سعى البحث إلى الكشف عن الممارسات الديمقراطية في المدرسة، في ضوء بعض المتغيرات كنوع المؤسسة التعليمية، وقد اعتمد في تحليل آراء الطلبة وانطباعاتهم على المنهج الوصفي، ولأغراض الدراسة قمنا بإعداد مقياس التعامل الديمقراطي في المؤسسة. وبلغت عينة البحث ٥٠ تلميذا من الطور الأول متوسط بالمؤسسات التعليمية المتواجدة بمدينة وهران خلال الفترة الممتدة ما بين جانفي وماي

٢٠١٧. وتوصلت الدراسة إلى تدني مستويات الممارسات الديمقراطية في المؤسسات التعليمية، كما خلصت الدراسة إلى وجود فرق دال إحصائيا في مستويات التفاعل الديمقراطي في المؤسسات التعليمية يعزى إلى نوع المؤسسة التعليمية وجنس المتمدرسين. قد انتهت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها العمل على تبني سياسة تربوية تأخذ بعين الاعتبار تطوير الممارسات الديمقراطية في المؤسسات التربوية.

- وهدفت دراسة إدلنج وليلجيستراند (Edling & Liljestrand, 2018) تسليط الضوء على تصورات طلاب المعلمين بشأن مهمتهم في تعليم الديمقراطية في المدرسة، تم استخدام تحليل الخطاب النقدي كأداة تحليلية لتحليل نصوص دورة طلاب المعلمين السويديين، التي كتبوها كواجب في دورة تركز على الديمقراطية، وشملت العينة طلاب المعلمين السويديين الذين كتبوا نصوصهم كجزء من دورة تركز على الديمقراطية والبالغ عددهم (٥٩) فرد، أظهرت النتائج وجود اتجاهات متنوعة بين طلاب المعلمين في تصوراتهم لمهمتهم في تعليم الديمقراطية، وأظهر التحليل وجود نهجين رئيسيين لتعليم الديمقراطية، وهما النهج الضيق والنهج الشامل، كما أظهرت النتائج أن النهج الضيق كان الأكثر شيوعًا بين طلاب المعلمين السويديين.
- أما دراسة حسين وآخرون (٢٠١٨) فقد هدفت الكشف عن واقع الممارسات الديمقراطية لمعلمى التعليم الثانوي العام محافظة البحر الأحمر، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وكانت الاستبانة أداة الدراسة، وتكونت من (٥٥) عبارة وزعت على خمس محاور هي، المساواة والعدالة، والحرية، والمشاركة والتعاون، والمناخ المدرسي، والتعامل الصفى. وتكونت عينة الدراسة من (٣٧٦) فرد بنسبة (٢٠) تقريبا، اختيروا بالطريقة العشوائية الطبقية من الصف الثالث، وأظهرت نتائج الدراسة، أن درجة توافر الممارسات الديمقراطية جاءت متوسطة، وجاءت محاور الاستبانة بين درجة منخفضه إلى كبيرة، وهى على الترتيب المرتبة الأولى: المساواة والعدالة بدرجة كبيرة، والمرتبة الثانية المناخ المدرسي بدرجة متوسطة، وجاء في المرتبة الثالثة: التعامل الصفى بدرجة متوسطة، وفي المرتبة الرابعة: الحرية بدرجة متوسطة، وجاء في المرتبة الخامسة والأخيرة المشاركة والتعاون بدرجة منخفضة، كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلاب تعزى لمتغير الجنس ولصالح الإناث، وأيضا فروق ذات دلالة تعزى لمتغير التخصص الدراسي ولصالح طلاب القسم الأدبي، بينما أظهرت أنه لا توجد فروق بين طلاب المدارس التجريبية والمدارس الحكومية العامة.
- وأجرت العيدي (٢٠١٩) دراسة هدفت إلى تعرف واقع الإدارة الديمقراطية في المدارس الحكومية في محافظة الكرك، كما يقدرها مديرو ومديرات هذه المدارس، وبيان ما إذا كانت تقديراتهم هذه تختلف باختلاف المؤهل العلمي، والجنس، والخبرة الوظيفية، ومستوى المدرسة.

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع مديري ومديرات المدارس الحكومية في محافظة الكرك والبالغ عددهم (٢٨٣) مديرا ومديرةً في العام الدراسي (٢٠١٥/٢٠١٦). تكونت عينة الدراسة من جميع أفراد مجتمع الدراسة، واستخدمت الدراسة منهجية البحث الوصفي المسحي. ولتحقيق أهداف الدراسة تم بناء استبانة للكشف عن واقع ممارسة الإدارة الديمقراطية في المدارس الحكومية في محافظة الكرك. وأشارت النتائج أن درجة ممارسة الإدارة الديمقراطية متوسطة في جميع المجالات. كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات أفراد العينة لدرجة ممارسة الإدارة الديمقراطية في المدارس الحكومية في محافظة الكرك تعزى للمؤهل العلمي، والجنس، والخبرة الوظيفية، ومستوى المدرسة.

- وأجرى كل من الزيود والخزاعله (٢٠١٩) دراسة هدفت إلى تعرف درجة ممارسة معلمي المرحلة الثانوية لمبادئ التربية الديمقراطية في المدارس الحكومية الأردنية من وجهة نظر الطلبة، كما هدفت إلى الكشف عما إذا وجدت فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تقييم الممارسة باختلاف متغيرات الجنس والمستوى الدراسي للطلبة. تكونت عينة الدراسة من(٤٤٠) طالبا وطالبة من طلبة المرحلة الثانوية خلال الفصل الثاني من العام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٦ من خلال إتباع أسلوب العينة الطبقية العشوائية. ولغاية جمع البيانات استخدمت الدراسة الاستبانة التي تم تطويرها وتضمنت (٣٣) فقرة موزعة على ثلاث مجالات هي: الديمقراطية والمساواة، مجال حرية التعبير عن الرأي، ومجال المادة الدراسية وأسلوب التدريس. أظهرت نتائج الدراسة أن المتوسط الحسابي الكلي لدرجة ممارسة المعلمين لمبادئ التربية الديمقراطية بلغ (٣,٠١) وبدرجة ممارسة متوسطة، كما توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس على مستوى مجالي العدل والمساواة وحرية التعبير عن الرأي ولصالح الإناث، ولم توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس لمجال المادة الدراسية وأساليب التدريس، كما لم توجد فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسة المعلمين لمبادئ التربية الديمقراطية تعزى لمتغير المستوى الدراسي عند مستوى دلالة (α =0,05) على مستوى مجالي العدل والمساواة والمادة الدراسية وأساليب التدريس، فيما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى مجال حرية التعبير عن الرأي ولصالح طلبة الصف الثاني الثانوي. وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة قدمت عدة توصيات إلى الجهات ذات العلاقة لتعزيز درجة الممارسة الديمقراطية لدى المعلمين.
- هدفت دراسة مورتازا وأكبار (Murtaza & Akbar, 2019) إلى استكشاف تصورات طلاب المدارس الابتدائية بشأن ممارسات المعلمين الديمقراطية في الفصول الدراسية، تم

اتباع نهج البحث الكمي، وتم استخدام استبيان مطور ذاتيًا يتألف من ١٩ بيانًا بوسيلة الخيارات من نوع ليكرت لجمع البيانات، وتم اختيار عينة مكونة من ٣٦٠٠ مستجيبًا، منهم ١٢٦٠ طالبًا و٢٣٤٠ طالبة من الصفوف من السادس إلى الثامن، تم اختيارهم عشوائيًا من ١٢٠ مدرسة ابتدائية تابعة للقطاع العام في ثلاث مناطق من مقاطعة البنجاب في إندونيسيا، وقد أظهرت النتائج أن المعلمين الذكور يمارسون المزيد من الممارسات الديمقراطية مقارنة بالمعلمات، وأن معلمي المدارس الحضرية يمارسون المزيد من الممارسات الديمقراطية مقارنة بمعلمي المدارس الريفية، كما كشفت النتائج أن معلمي الصف الثامن يمارسون المزيد من الممارسات الديمقراطية مقارنة بالمعلمين الذين يدرسون لطلاب الصفوف السابعة والسادسة.

- كما أجرى عبد الحكيم (٢٠١٩) دراسة هدفت إلى التعرف إلى مبادئ التعليم الديمقراطي وآليات ممارسته في مدارس التعليم العام من وجهه نظر الطلبة، بالإضافة إلى تقديم تصور مقترح لتفعيل هذا الدور، وتلك الممارسات الديمقراطية في المؤسسات التربوية، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي لملائمته لأهداف دراسته، وقد تكونت عينة الدراسة من طلبة مدارس التعليم العام بمحافظه الجيزة في مصر للعام (٢٠١٨- ٢٠١٩)، وقد طور الباحث لذلك استبانة اشتملت على ثلاثة محاور للممارسات الديمقراطية في المدارس التعليم العام وهي: محور المعلم والتفاعل الصفي ومحور الإدارة المدرسية ومحور المنهج وطرائق التدريس، وقد أظهرت نتائج الدراسة ما يلي: جاء محور التفاعل الصف في المرتبة الأولى من وجهه نظر عينة الدراسة في الممارسات الديمقراطية، يليه محور الإدارة وأخيرا محور المنهج وطرائق التدريس، وقد قدما تصورا مقترحا لتفعيل دور الممارسة الديمقراطية في مدارس التعليم العام من خلال تبني فلسفة تعمل على تهيئة منظومة التعليم في المدارس العامة، وزيادة الوعي بأهمية الممارسة الديمقراطية، ودورها في إحداث تغييرات جذرية في المجتمع حول الديمقراطية ودورها في تعزيز قيم الولاء والانتماء والعمل جاد لتحقيق النمو والارتقاء بالمجتمع.
- أجرى أبو سفاقة (٢٠٢٠) دراسة هدفت إلى تعرف دور الجامعات العربية في تعزيز السلوك الديمقراطي دراسة حالة الجامعات الفلسطينية (النجاح الوطنية، بيرزيت، الجامعة العربية الأمريكية، خضوري) واستخدم الباحث في منهجية الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي كمنهجية للدراسة لملاءمته هذين المنهجين لطبيعة هذه الدراسة، وتم استخدام منهج دراسة الحالة نظراً لحالة الجامعات الفلسطينية تحت الاحتلال، كما استخدم الباحث المقابلة الشخصية كمرجع والاستبانة كأداة لجمع البيانات، تكون مجتمع الدراسة من طلبة البكالوريوس المسجلين والمتواجدين على مقاعد الدراسة خلال فترة إجراء الدراسة في الجامعات قيد الدراسة

ضمن العام (٢٠١٩/٢٠٢٠)، وقد بلغ عددهم(٥٠٤١٣) طالبا وطالبة، اختار الباحث عينة عشوائية بسيطة من طلبة البكالوريوس في الجامعات قيد الدراسة إذ بلغت ٤٠٠ طالب وطالبة موزعين على الجامعات قيد الدراسة. وبعد إجراء التحليل الإحصائي واستخدام برنامج التحليل الإحصائي (Spss) وتحليل النتائج للاستبانة فقد أظهرت الدراسة أن الدرجة الكلية لمجال الثقافة الديمقراطية في الجامعة قد أتت بمتوسط حسابي (٣.٠٩١١) وانحراف معياري (١.٣٤٤٩٧)، وأظهرت الدراسة أن دور الجامعات في تعزيز السلوك الديمقراطي جاء متوسط وذلك في مجال سياسات الجامعة الديمقراطية .أظهرت الدراسة أن دور الجامعات في تعزيز السلوك الديمقراطي مرتفع لدى المبحوثين في مجال القيم الديمقراطية، وأظهرت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مجال الثقافة الديمقراطية في الجامعة وكذلك مجال سياسات الجامعة الديمقراطية بين جامعة خضوري وجامعتي بيرزيت والأمريكية، وكذلك ظهرت الفروق على نفس المجالات بين جامعة بيرزيت وجامعة النجاح، بينما نجد أن الفروق في مجال القيم الديمقراطية، والتي تشكل منظومة ومعايير تعزز وتضبط السلوك، ظهرت بين جامعة النجاح وكل من جامعة خضوري، جامعة بيرزيت، والجامعة العربية الأمريكية في حين نجد أن الفروق على الدرجة الكلية ظهرت بين جامعة النجاح وكل من جامعة خضوري، جامعة بيرزيت، والجامعة الأمريكية كما ظهرت الفروق على نفس المجال بين كل من جامعة خضوري وجامعتي بيرزيت والأمريكية وفي جميع الحالات، بشكل عام أظهرت الدراسة أن كافة الأبعاد الممثلة لدور الجامعات الفلسطينية في تعزيز السلوك الديمقراطي لها تأثير على السلوك ومدى هذا التأثير يختلف باختلاف البعد (المجال) حسب المعادلة التالية : السلوك الديمقراطي العام = ٠.٩٧٣ + ٠.١٩٣ (الثقافة الديمقراطية) 0.150+ (سياسات الجامعة الديمقراطية+ ٠.٣٨٨ (القيم الديمقراطية)أظهرت الدراسة أن الجامعات تطبق السلوك الديمقراطي بشكل خاص في كل جامعه، أي أن هناك غياب معايير موحده بين الجامعات الفلسطينية، وأظهرت الدراسة عدم تعاون بعض رؤساء مجالس الطلبة، باتخاذهم قرارات فرديه دون الرجوع لمجالسهم، وعدم مقدرة بعض العاملين والطلبة على ممارسة السلوك الديمقراطي بسبب النزعات الفردية، أو الحزبية، وغيرها. وأظهرت الدراسة أن التعصب الحزبي لدى الطلبة الناتج عن الانقسام الفلسطيني، وانعكاسه على ممارسات الكتل الطلابية يؤثر على السياسات الديمقراطية داخل الجامعات.

- وهدفت دراسة مهران (٢٠٢٠) تعرف كيفية تطوير العلاقة بين الممارسات الديمقراطية وسلوكيات المواطنة التنظيمية لدى معلمي مدارس التعليم الثانوي العام في جمهورية مصر العربية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الارتباطي لمعرفة درجة العلاقة بين المتغيرين، حيث

توصل البحث إلى وجود علاقة ارتباطيه موجبة بين كل من الممارسات الديمقراطية بمدارس التعليم الثانوي العام وسلوكيات المواطنة التنظيمية للمعلمين بها، ومن خلال المعالجات الإحصائية تم التوصل إلى أنه من خلال قياس مستوى الممارسات الديمقراطية بالمدرسة يمكن توقع درجة سلوكيات المواطنة التنظيمية للمعلمين بالمدارس الثانوية العامة في مصر، وتتضمن الممارسات الديمقراطية بالمدرسة ديمقراطية التمدرس، كما تتضمن الممارسات القائمة على العدالة واحترام القوانين وعدم التمييز بين أعضاء المجتمع المدرسي، ومشاركة ممثلين عن المجتمع المدرسي من الإداريين والمعلمين والطلاب في المجالس المدرسية، وتعزيز القيم الديمقراطية بالمدرسة كحرية النقد والتعبير.

- وهدفت دراسة أري وآخرون (Ari et al, 2021) إلى تحديد آراء المعلمين حول تعليم الديمقراطية في المدارس الابتدائية في تركيا، تم تصميم الدراسة كدراسة حالة واحدة، واستخدمت طريقة عينة قصدية وعشوائية لتحديد مجموعة الدراسة، وقد تم جمع البيانات باستخدام استمارة مقابلة شبه منظمة، وتم تحليل البيانات باستخدام طريقة التحليل الوصفي، وتكونت مجموعة الدراسة من ١٥ معلمًا يعملون في مدرسة ابتدائية في أنقرة، تركيا، أظهرت النتائج أن المعلمين في المدارس الابتدائية في تركيا لا يحصلون على تدريب كافٍ حول تدريس الديمقراطية، ويرون أن الأنشطة المتاحة في المناهج والكتب ليست كافية، ويعتقد المعلمون أيضًا أنه يجب تقديم تعليم الديمقراطية من خلال أنشطة ملموسة ومناسبة لمستوى الطلاب، وأن هناك حاجة إلى إعطاء المزيد من الاهتمام لتعليم الديمقراطية في المناهج، وأن المعلمين يجب أن يحصلوا على تدريبات ودورات تطبيقية أكثر، ويجب أن يولوا المزيد من الاهتمام لتنظيم أنشطة تعليم الديمقراطية في دروسهم.
- كما هدفت دراسة جارسيا – راجا وآخرون (García-Raga et al, 2022) إلى تحليل كيفية تعزيز العيش الديمقراطي في الفصول الدراسية والمدارس، ودراسة التآزر المحتمل بين جهود المدارس لتعليم العيش الديمقراطي ومشاركة الأطفال الاجتماعية في بيئتهم، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، إذ تم التركيز على وجهة نظر ٤٧٦ مديرًا للمدارس في كاتالونيا (إسبانيا)، باستخدام استبيان خاص يتألف من ٢٢ عنصرًا على مقياس ليكرت، وقد أظهرت النتائج أن هناك قيمة مُعترف بها للعيش الديمقراطي في المدرسة والمجتمع، ومع ذلك، كشف التحليل عن جوانب معينة تتطلب مزيدًا من العمل، وأوضحت النتائج أن الإجراءات المستقبلية يجب أن تركز على تطوير استراتيجيات تعليمية مبتكرة، وتدريب المديرين، واستدراج مشاركة الطلاب في إدارة المدارس.

- وهدفت دراسة تارومي (Tarumi, 2023) إلى تحليل مفهوم المجتمع الذي يتشكل ديمقراطياً لدى ديوي، بهدف التحقق مما إذا كانت المدارس اليابانية مُنظمة بطريقة تمكّن الطلاب من تجربة الحياة الديمقراطية، من خلال دراسة التنوع والتفاعل داخل المؤسسات التعليمية، وتعتمد الدراسة أيضًا على مفهوم التعليم الوطني للمواطنية لرصد مدى تعزيز المدارس في اليابان الكفاءات اللازمة لفهم التحديات العالمية والتصرف بناءً عليها، تم استخدام منهجية تحليل بيانات برنامج التقييم الدولي للتلاميذ (PISA) لفحص عينة متعددة الأوجه من المدارس اليابانية، مقارنة بالدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وقد أظهرت النتائج الرئيسية للدراسة ما يلي: يقوم نظام المدارس الثانوية في اليابان بتصنيف الطلاب بناءً على تحصيلهم الأكاديمي وخلفيتهم العائلية، مما يؤدي إلى تكوين المدارس الأقل تنوعًا، ويعاني معدل التفاعل في المدارس اليابانية، كما يُقاس من خلال مشاركة الطلاب والمناقشة في الصف، من انخفاض، وان درجة تطبيق المفاهيم العلمية والجدوى في التدريس داخل الصف محدودة.
- وهدفت دراسة باسكي وآخرون (Paaske et al, 2023) استكشاف التحديات التي يواجهها المعلمون الأوروبيون عند تقييم تعلم الطلاب للكفاءات المتعلقة بالمواطنة الديمقراطية، من خلال طرح أسئلة حول تجاربهم وآرائهم في ممارسات التدريس، اتبعت الدراسة المنهج النوعي من خلال مقابلات مجموعات تركيز أُجريت مع المعلمين، للتحقق من الأسباب الكامنة وراء اختيارات المعلمين لاستخدام أشكال معينة من طرق التقييم مع استبعاد طرق التقييم الأخرى، قدمت الدراسة تحليلاً لمقابلات مع ٨٢ معلمًا من المدارس الثانوية في ثماني دول أوروبية (متوسط خبرة تدريس ١٩ عامًا) من المشاركين في مشروع "إيراسموس"+ ، توصلت الدراسة إلى أن استجابات المعلمين كشفت عن حاجتهم إلى تزويدهم بالمعرفة والأدوات والنهج المناسبة لممارسة التقييم التكويني لتطوير كفاءات المواطنة الديمقراطية للطلاب، ويشكل الفهم الشائع الحالي للتقييم الختامي للمعرفة باستخدام أدوات بسيطة وموحدة أحد التحديات الرئيسية التي تواجه المعلمين في استخدام طرق التقييم التكويني.
- وهدفت دراسة بيرلنر (Berliner, 2023) استكشاف العلاقة بين التعليم العام والديمقراطية، وتناقش الفروق بين التعليم كتحضير للعمل مقابل التعليم للعيش الديمقراطي، مع تقديم مثال على منهج محتمل، كما تتطرق إلى مشكلة توفير تدريب الشباب في الديمقراطية وتحليل الممارسات التقييمية المعاصرة وتأثيرها على تعزيز القيم الديمقراطية في المدارس العامة، بالإضافة إلى مشاكل ضمان وصول الشباب إلى الأدب والأفكار دون قيود، ودور مدارس المجتمع في تعزيز العيش الديمقراطي، وقد تم التحقيق في هذه القضايا من خلال استطلاع

رأي ومناقشة الفروق بين مفهومي التعليم التقليدي والتعليم الديمقراطي، كما تتم مناقشة تحليل الممارسات التقييمية المعاصرة وتأثيرها على تعزيز القيم الديمقراطية في المدارس العامة، تم دراسة مجموعة من المعلمين والشهود ذوي الخبرة المتنوعة في مجال التعليم العام والديمقراطية، كشفت استجابات المعلمين عن الحاجة إلى تطوير أدوات ومناهج مناسبة لتعزيز القيم الديمقراطية في المدارس العامة، وتسليط الضوء على الصعوبات في تحقيق هذا الهدف، بما في ذلك القلة في توفير التدريب المناسب والصعوبات في التقييم التكويني، كما تُظهر النتائج أهمية دور المدارس المجتمعية في تعزيز العيش الديمقراطي.

- وهدفت دراسة كورنيوان ونوردين (Kurniawan & Nurdin, 2023) إلى التحقيق في تنفيذ إدارة المدارس بناءً على الشراكة في المجتمع (SBM) في مدرسة ابتدائية إسلامية في إندونيسيا خلال جائحة COVID-19، والتي تسببت في ظروف غير طبيعية قد تقلل من شراكات المجتمع في إدارة المدرسة، مثل تآكل الديمقراطية على مستوى اتخاذ القرارات أو صنع السياسات في المدرسة، وتهدف الدراسة أيضًا إلى تقديم توصيات لتحسين تنفيذ SBM خلال الجائحة، استخدمت الدراسة المنهج المختلط الكمي والنوعي، حيث تم استطلاع ٥١٠ مشاركاً للحصول على البيانات الكمية، وأُجريت مقابلات مع ٥٠ مشاركاً للحصول على البيانات النوعية، وقد بينت النتائج خلال الجائحة، تبين أن إدارة المدارس بناءً على الشراكة في المجتمع لم تؤدي كما هو متوقع. وعلاوة على ذلك، كان على مدراء المدارس اتخاذ معظم القرارات الهامة بشأن تنظيم الأنشطة المدرسية، وكانوا أيضًا مسؤولين عن تنفيذ القرارات والسياسات. تشير هذه النتائج إلى انتهاك مبادئ الديمقراطية في تنفيذ إدارة المدارس بناءً على الشراكة في المجتمع خلال الجائحة. وبعبارة أخرى، لم تسير الشراكة بين المدراء ولجان المدارس بشكل جيد نظرًا لتهيمن مدير المدرسة على صنع السياسات دون النظر إلى آراء لجنة المدرسة، من خلال هذه النتائج، يُوصى بإجراء تقييم شامل لتنفيذ إدارة المدارس بناءً على الشراكة في المجتمع على مستوى المدرسة الإسلامية خلال الجائحة، وجمع المدراء ولجان المدارس في اجتماعات مشتركة مكثفة لبحث وتطوير السياسات واتخاذ القرارات.
- كما هدفت دراسة مارجانوفيك شين وآخرون (Marjanovic-Shane et al, 2023) إلى استكشاف المدارس الديمقراطية التي تم تأسيسها بواسطة طلاب المراهقين في النرويج والسويد، وذلك كجزء من مشروع أوسع يستكشف العلاقة بين الديمقراطية في التعليم والحوار التعليمي، تم وصف عمليات تأسيس مدرستين في أوسلو، النرويج، وجوتنبرغ، السويد، حيث مارس الطلاب حق الحكم الديمقراطي، وقد تم استكشاف وجهات نظر الطلاب حول إمكانية ورغبة وشرعية أصواتهم في الحوارات الأخلاقية–الأنطولوجية، أظهرت نتائج الدراسة أن

الطلاب في النرويج والسويد استطاعوا تأسيس مدارس تمارس الحكم الديمقراطي، كما تم تحديد التوترات التي ظهرت بين حقوق الطلاب الفردية في ملكية تعلمهم وملكية المعلمين للتدريس والسياسات التعليمية القانونية التقليدية في النرويج والسويد.

التعقيب على الدراسات السابقة:

توصل الباحثان بعد الاطلاع على الدراسات السابقة الخاصة في الموضوع على أن غالبية الدراسات تناولت تطبيق مبادئ الديمقراطية في العملية التعليمية وعلاقتها ببعض المتغيرات، كما أن غالبية الدّراسات حديثة نسبيًا فقد أجريت منذ عام ٢٠١٣ إلى ٢٠٢٣، وتنوعت أماكن تطبيق الدّراسات، بالإضافة إلى أنّ غالبية الدّراسات اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أداة تحليل المحتوى والاستبانة.

واستفادت هذه الدراسة من الدراسات السابقة بإثراء الأدب النظري المتعلق بالممارسات الديمقراطية والمساعدة في الاستفادة من الدراسات السابقة في تحديد منهج الدراسة المناسب وصياغة مشكلة الدراسة وأهدافها.

وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة الأخرى في كونها ناقشت موضوع واقع الممارسات الديمقراطية في مدارس لواء الأغوار الشمالية من وجهة نظر المعلمين، بالإضافة إلى استخدامها المنهج النوعي باستخدام أداة الملاحظة.

الطريقة والإجراءات:

– منهج الدّراسة:

استخدم الباحثان المنهج النوعي لمناسبته لطبيعة الدراسة وأهدافها ، وهو المنهج الذي يسمح بالتقصّي المتعمق وأيضا المزيد من التقصّي واستجواب المستجيبين بناء على ردودهم، حيث يحاول الباحثان فهم مقترحاتهم وروائهم اتجاه موضوع الدراسة وبالتالي الحصول على نتائج معمقة للدراسة ، وقد استخدم الباحثان أداة الملاحظة– لتتناسب مع أسئلة الدراسة وبالرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة، تمت صياغة فقرات أداة الملاحظة وتم تطبيقها في (٣) مدارس وذلك للحصول على بيانات تساعد الباحثان في دراسة الظاهرة موضوع الدراسة.

–مجتمع الدراسة وعينته:

تكون أفراد الدّراسة من جميع معلمي المدارس الحكومية والخاصة في لواء الأغوار الشمالية، واقتصرت عينة الدراسة على مجموعة من معلمي المدارس الحكومية والخاصة في لواء الأغوار الشمالية، وعددهم (١٠) أفراد وتم اختيارهم بالطريقة القصدية.

-بطاقة الملاحظة:

لتحقيق أهداف الدراسة تمّ تطوير بطاقة الملاحظة تقيس واقع الممارسات الديمقراطية في مدارس لواء الأغوار الشمالية من وجهة نظر المعلمين، وذلك بالرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة ذات الصلة، حيث تم بناء بطاقة الملاحظة بالاستعانة بدراسة:

صدق أداة الملاحظة:

تم التأكد من صدق أداة الدراسة بطريقتين:

أولا- الصدق الظاهري:

تم التأكد من صدق بطاقة الملاحظة عن طريق صدق المحتوى وذلك بعرضها بصورتها الأولية على مجموعة من المحكمين، لأبداء ملاحظاتهم في فقرات بطاقة الملاحظة ومدى ملاءمة الفقرات، وصياغتها اللغوية ومناسبتها، وفي ضوء ملاحظاتهم وتم اعتماد بطاقة الملاحظة في صورتها النهائية وقد تطابق غالبية الآراء حول أداء بطاقة الملاحظة بصورة كبيرة.

ثانيًا- الصدق البنائي:

لاستخراج دلالات صدق البناء للمقياس، استخرجت معاملات ارتباط كل فقرة وبين الدرجة الكلية، وبين كل فقرة وارتباطها بالمجال التي تنتمي إليه، وبين المجالات ببعضها والدرجة الكلية، في عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة تكونت من (5)، وقد تراوحت معاملات ارتباط الفقرات مع الأداة ككل ما بين (0.88-٠.٩٨)، ومع المجال (٠.٩٠-٠.٩٧) والجدول التالي يبين ذلك.

جدول (١) معاملات الارتباط بين الفقرة والدرجة الكلية والمجال التي تنتمي إليه

رقم الفقرة	معامل الارتباط مع المجال	معامل الارتباط مع الأداة	رقم الفقرة	معامل الارتباط مع المجال	معامل الارتباط مع الأداة	رقم الفقرة	معامل الارتباط مع المجال	معامل الارتباط مع الأداة
1	.94(*)	.90(*)	8	.96(**)	.98(**)	15	.96(*)	.97(**)
2	.91(*)	.92(*)	9	.90(*)	.88(*)	16	.95(*)	.92(*)
3	.96(*)	.97(**)	10	.91(*)	.92(*)	17	.96(*)	.94(*)
4	.96(*)	.94(*)	11	.94(*)	.95(*)	18	.90(*)	.90(*)
5	.92(*)	.92(*)	12	.90(*)	.90(*)	19	.96(**)	.96(*)
6	.97(**)	.98(**)	13	.97(**)	.97(**)	20	.95(*)	.90(*)
7	.91(*)	.90(*)	14	.97(**)	.96(*)			

*دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (٠.٠٥).

**دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (٠.٠١).

وتجدر الإشارة أن جميع معاملات الارتباط كانت ذات درجات مقبولة ودالة إحصائيا، ولذلك لم يتم حذف أي من هذه الفقرات.

كما تم استخراج معامل ارتباط المجال بالدرجة الكلية، ومعاملات الارتباط بين المجالات ببعضها والجدول التالي يبين ذلك.

جدول (٢) معاملات الارتباط بين المجالات ببعضها وبالدرجة الكلية

	العدالة	المساواة	التعاون	حرية التعبير عن الرأي	الاحترام	الدرجة الكلية
العدالة	1					
المساواة	.951(**)	1				
التعاون	.891(*)	.894(*)	1			
حرية التعبير عن الرأي	.943(**)	.955(*)	.888(*)	1		
الاحترام	.910(**)	.927(**)	.878(*)	.918(**)	1	
الدرجة الكلية	.958(**)	.969(**)	.870(*)	.945(**)	.935(**)	1

*دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (٠.٠٥).

**دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (٠.٠١).

يبين الجدول (٢) أن جميع معاملات الارتباط كانت ذات درجات مقبولة ودالة إحصائيا، مما يشير إلى درجة مناسبة من صدق البناء.

ثبات أداة الملاحظة:

للتأكد من ثبات أداة الدراسة، فقد تم التحقق بطريقة الاختبار وإعادة الاختبار (test-retest) بتطبيق المقياس، وإعادة تطبيقه بعد أسبوعين على مجموعة من خارج عينة الدراسة مكوّنة من (5)، ومن ثم تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين تقديراتهم في المرتين.

وتم أيضاً حساب معامل الثبات بطريقة الاتساق الداخلي حسب معادلة كرونباخ ألفا، والجدول رقم (٣) يبين معامل الاتساق الداخلي وفق معادلة كرونباخ ألفا وثبات الإعادة للمجالات والدرجة الكلية واعتبرت هذه القيم ملائمة لغايات هذه الدراسة.

جدول (٣) معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا وثبات الإعادة للمجالات والدرجة الكلية

المجال	ثبات الإعادة	الاتساق الداخلي
العدالة	0.88	0.86
المساواة	0.91	0.84
التعاون	0.87	0.83
حرية التعبير عن الرأي	0.89	0.85
الاحترام	0.90	0.81
الدرجة الكلية	**0.92**	**0.89**

نتائج الدراسة:

نتائج الدّراسة ومناقشتها:

نتائج سؤال الدّراسة الرئيسي الذي نص على "**ما واقع الممارسات الديمقراطية في مدارس لواء الأغوار الشمالية من وجهة نظر المعلمين ؟**"

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع الممارسات الديمقراطية في مدارس لواء الأغوار الشمالية من وجهة نظر المعلمين، والجدول أدناه يوضح ذلك.

جدول (٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع الممارسات الديمقراطية في مدارس لواء الأغوار الشمالية من وجهة نظر المعلمين مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
١	٢	المساواة	3.27	.259	متوسط
٢	٥	الاحترام	3.17	.708	متوسط
٣	٤	حرية التعبير عن الرأي	2.98	.610	متوسط
٤	٣	التعاون	2.12	.666	متوسط
٥	١	العدالة	1.97	.403	منخفض
		الدرجة الكلية	**2.70**	**.273**	**متوسط**

يبين الجدول (٤) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (١.٩٧-٣.٢٧)، حيث جاء مجال المساواة في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (٣.٢٧)، بينما جاء مجال العدالة في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (١.٩٧)، وبلغ المتوسط الحسابي لواقع الممارسات الديمقراطية في مدارس لواء الأغوار الشمالية من وجهة نظر المعلمين ككل (٢.٧٠).

احتل مجال المساواة المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي، مما يشير إلى أن المعلمين يشعرون بأن هناك تقدماً ملحوظاً في تطبيق المساواة داخل المدارس. يمكن تفسير هذا الشعور بعدة عوامل، منها قد تكون هناك سياسات واضحة وملزمة تعزز من تكافؤ الفرص بين جميع الطلاب والمعلمين، مثل توزيع المواد التعليمية والأنشطة بالتساوي، والتعامل بدون تحيز مع الطلبة من مختلف الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية، كما يمكن أن تعكس هذه النتيجة وجود بيئة مدرسية تشجع على احترام الاختلافات والتنوع بين الأفراد، وتعزز الشعور بالاحترام المتبادل، وقد يكون لدى إدارات المدارس وعي أكبر بأهمية المساواة وتطبيقها في جميع جوانب الحياة المدرسية، نتيجة للتدريبات المكثفة على مفاهيم العدالة الاجتماعية والمساواة.

جاء مجال العدالة في المرتبة الأخيرة وبأدنى متوسط حسابي، مما يعكس شعورًا عامًا بعدم تحقيق العدالة بالشكل الكافي في المدارس وتعزى هذه النتيجة إلى عدة أسباب، ومنها أن تكون

هناك قرارات تُتخذ بشكل غير شفاف أو بدون مشاركة المعلمين والطلاب، مما يخلق شعورًا بعدم العدالة، ويمكن أن يكون هناك شعور بأن بعض الأفراد أو المجموعات داخل المدرسة يتلقون معاملة خاصة أو يحصلون على امتيازات غير مبررة، مما يعزز الشعور بعدم المساواة والعدالة، وقد يكون هناك ضعف في الآليات الرقابية التي تضمن تطبيق العدالة ومساءلة من يتجاوزون المبادئ الديمقراطية، مما يؤدي إلى شعور بأن العدالة غير موجودة أو غير مضمونة، وقد تكون هناك تأثيرات ثقافية تلعب دورًا في عدم تحقيق العدالة بالشكل المطلوب، حيث يمكن أن تتغلب العلاقات الاجتماعية أو القبلية على المبادئ الديمقراطية.

والنتيجة الكلية تشير إلى أن "واقع الممارسات الديمقراطية في مدارس لواء الأغوار الشمالية من وجهة نظر المعلمين جاء بدرجة متوسطة" وهذا يعكس شعور المعلمين بأن هناك بعض الممارسات الديمقراطية موجودة في المدارس، ولكنها ليست مطبقة بشكل كامل أو شامل بما يكفي لتلبية التوقعات، ومن الأسباب المحتملة وراء هذه النتيجة هو التفاوت في تطبيق المبادئ الديمقراطية داخل المدارس. قد يشعر المعلمون بأن بعض الجوانب، مثل المساواة، تحظى باهتمام نسبي ويتم تطبيقها بشكل جيد، في حين أن جوانب أخرى، مثل العدالة والشفافية، قد تكون غائبة أو غير مطبقة بالشكل المطلوب، وهذا التفاوت يؤدي إلى شعور عام بأن الديمقراطية موجودة، ولكنها ليست بالقدر الذي يتمنونه، كما أن قلة مشاركة المعلمين في صنع القرارات المدرسية قد تكون سببًا إضافيًا وراء هذا الشعور، فإذا كان المعلمون لا يشعرون بأنهم يشاركون بشكل فعال في القرارات المهمة التي تؤثر على بيئة العمل والتعليم، فقد يشعرون بأن المدرسة ليست ديمقراطية بما يكفي، مما يساهم في تكوين هذا الانطباع المتوسط.

كما أن نقص التدريب والتوعية بالمفاهيم الديمقراطية وآليات تطبيقها يمكن أن يكون عاملاً آخر في هذا السياق، فعندما لا تكون هذه الممارسات مفهومة بشكل جيد أو غير مدعومة بتدريب مناسب، قد يتم تطبيقها بشكل محدود أو غير فعال، مما يعزز هذا الشعور بالتوسط، كما أن تأثير العوامل الثقافية والاجتماعية في المنطقة قد يلعب أيضًا دورًا في تقليص مدى تطبيق الممارسات الديمقراطية، في بعض الأحيان، قد تكون هناك توجهات تقليدية أو اجتماعية تحد من قدرة المدرسة على تبني ممارسات ديمقراطية شاملة، ما ينعكس سلبًا على تقييم المعلمين للواقع الديمقراطي في المدرسة، أخيرًا، عدم وجود آليات واضحة للمساءلة داخل المدارس قد يضعف من فعالية تطبيق المبادئ الديمقراطية. إذا شعر المعلمون بأن الإدارة أو القيادة المدرسية غير ملتزمة بتطبيق القيم الديمقراطية بسبب غياب المحاسبة، فإن ذلك قد يؤدي إلى تآكل الثقة في جدية المدرسة بتبني تلك القيم.

وقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات كل مجال على حدة، حيث كانت على النحو التالي:

أولاً- العدالة:

جدول (٥) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بالعدالة مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
١	1	يعامل المعلم الطلبة بعدالة.	3.40	1.04	متوسط
٢	4	يراعي المعلم الفروق الفردية بين الطلبة.	2.07	0.84	منخفض
٣	2	يستخدم المعلم استراتيجيات التدريس لتناسب مستويات الطلبة المختلفة.	1.47	0.32	منخفض
٤	3	يستخدم المعلم استراتيجيات التقويم لتناسب مستويات الطلبة المختلفة.	0.93	0.21	منخفض
		العدالة	**1.97**	**0.40**	**منخفض**

يبين الجدول (٥) أن المتوسطات الحسابية لبعد العدالة قد تراوحت ما بين (0.93-3.40)، حيث جاءت الفقرة رقم (1) والتي تنص على "يعامل المعلم الطلبة بعدالة" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.40)، بينما جاءت الفقرة رقم (3) ونصها "يستخدم المعلم استراتيجيات التقويم لتناسب مستويات الطلبة المختلفة" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (0.93). وبلغ المتوسط الحسابي لمجال العدالة ككل (١.٩٧).

وهذه النتيجة تعكس تباينًا كبيرًا في كيفية تحقيق العدالة في مدارس لواء الأغوار الشمالية من وجهة نظر المعلمين، وهذا التفاوت في المتوسطات الحسابية يشير إلى أن هناك بعض الجوانب التي يشعر المعلمون بأنها تطبق فيها العدالة بشكل جيد، بينما هناك جوانب أخرى تعاني من نقص واضح في تطبيق هذه القيمة الأساسية، وقد جاءت الفقرة رقم (١) بالمرتبة الأولى وهذا يعني أن المعلمين يرون أن معاملة الطلاب بعدالة تعتبر أولوية وأنها تطبق بشكل جيد في المدارس، وقد يشير هذا إلى أن المعلمين ملتزمون بتطبيق مبادئ العدالة في تعاملهم اليومي مع الطلاب، مثل تقديم فرص متساوية للجميع والمساواة في التفاعل مع الطلاب من مختلف الخلفيات، وهذا الالتزام ربما يكون نابعًا من وعي المعلمين بأهمية العدالة في خلق بيئة تعليمية صحية ومحفزة، أو قد يكون نتيجة لتوجيهات وإشراف من الإدارة المدرسية التي تحرص على تعزيز هذه القيمة.

أما الفقرة رقم (٣) جاءت بالمرتبة الأخيرة وهذا يشير إلى أن هناك تحديات كبيرة تواجه المعلمين في تكييف استراتيجيات التقويم لتناسب مستويات الطلاب المختلفة. قد يعكس ذلك عدم

وجود تدريب كافٍ للمعلمين على كيفية تطبيق استراتيجيات تقويم متنوعة تلبي احتياجات جميع الطلاب، أو قد يكون هناك نقص في الموارد والأدوات التي تمكن المعلمين من تطبيق هذه الاستراتيجيات بفعالية. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هذا النقص في تكييف الاستراتيجيات ناتجًا عن ضغط الوقت وكثرة الأعباء الإدارية، مما يعيق المعلمين عن تقديم تقييمات تتناسب مع التنوع في مستويات الطلاب.

وتشير النتيجة الكلية لبعد العدالة وحصوله على درجة متوسطة التطبيق أن العدالة في مدارس لواء الأغوار الشمالية ما زالت غير متحققة بالشكل المطلوب من وجهة نظر المعلمين، فالتفاوت الكبير بين المتوسطات الحسابية يعكس وجود فجوات واضحة في كيفية تطبيق العدالة داخل المدارس. في حين أن معاملة الطلاب بعدالة تعد جانبًا قويًا، إلا أن الجوانب الأخرى مثل تكييف استراتيجيات التقويم تعاني من نقص كبير.

ثانيًا– المساواة:

جدول (٦) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بالمساواة مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
١	5	يطبق المعلم تعليمات الانضباط الصفي على الجميع.	4.73	0.73	مرتفع
٢	8	يعزز المعلم الطلبة دون تمييز.	3.67	1.19	متوسط
٣	6	يعامل المعلم الطلبة بالتساوي.	2.60	0.41	متوسط
٤	7	يعطي المعلم الطلبة أوقات متساوية لتنفيذ المهام داخل الصف.	2.07	0.47	متوسط
		المساواة	**3.27**	**0.26**	**متوسط**

يبين الجدول (٦) أن المتوسطات الحسابية لبعد المساواة قد تراوحت ما بين (2.07–4.73)، حيث جاءت الفقرة رقم (5) والتي تنص على "يطبق المعلم تعليمات الانضباط الصفي على الجميع" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.73)، بينما جاءت الفقرة رقم (7) ونصها "يعطي المعلم الطلبة أوقات متساوية لتنفيذ المهام داخل الصف" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.07). وبلغ المتوسط الحسابي لمجال المساواة ككل (٣.٢٧).

وهذه النتيجة تشير إلى أن المعلمين يرون أن مبدأ المساواة يطبق بشكل جيد إلى حد ما، لكنه ليس مثاليًا. في حين أن هناك جوانب من المساواة تحظى بتقدير كبير، مثل تطبيق تعليمات الانضباط الصفي، إلا أن هناك جوانب أخرى تحتاج إلى اهتمام أكبر، مثل توزيع الوقت بشكل متساوٍ بين الطلاب.

فالفقرة رقم (٥) جاءت بالمرتبة الأولى وهذا يشير إلى أن المعلمين يعتبرون تطبيق تعليمات الانضباط الصفي بشكل متساوٍ من أقوى جوانب المساواة في المدارس، ويمكن تفسير ذلك بأن هناك التزامًا واضحًا من قبل المعلمين بتنفيذ القواعد والانضباط بشكل عادل بين جميع الطلاب دون تمييز، وقد يعكس هذا أيضًا وجود سياسات مدرسية صارمة وواضحة يتم الالتزام بها من قبل المعلمين، مما يضمن معاملة متساوية للجميع في مسائل الانضباط، وهذا الالتزام قد يكون مدفوعًا برغبة المعلمين في الحفاظ على بيئة تعليمية منظمة وعادلة، حيث يشعر الطلاب بأنهم يعاملون بنفس المعيار.

أما الفقرة رقم (٧) "فقد جاءت بالمرتبة الأخيرة وهذا يشير إلى أن هناك تحديات في منح الطلاب أوقاتًا متساوية لتنفيذ المهام داخل الصف، ويمكن أن يكون السبب وراء ذلك هو اختلاف مستويات الطلاب، حيث يحتاج بعضهم إلى وقت إضافي لتنفيذ المهام مقارنة بآخرين، ما يؤدي إلى تفاوت في تخصيص الوقت، بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك ضغط على المعلمين لإتمام المناهج الدراسية ضمن إطار زمني محدد، مما يجبرهم على تقليل الوقت المخصص لبعض الطلاب لإنهاء المهام، وقد يكون هذا التفاوت في الأوقات ناتجًا أيضًا عن نقص في التدريب على إدارة الوقت بشكل فعال داخل الصف، أو عن تحديات في التكيف مع احتياجات الطلاب الفردية.

ثالثًا– التعاون:

جدول (٧) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بالتعاون مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
١	12	يشجع المعلم الطلبة على مساعدة زملائهم.	2.97	1.39	متوسط
٢	9	يشجع المعلم العمل التعاوني بين الطلبة.	2.87	1.29	متوسط
٣	10	يساعد المعلم الطلبة في حل المشكلات التي تواجههم.	1.67	0.65	منخفض
٤	11	يقسم المعلم الطلبة للعمل في مجموعات.	0.97	0.97	منخفض
		التعاون	**2.12**	**0.67**	**متوسط**

يبين الجدول (٧) أن المتوسطات الحسابية لبعد التعاون قد تراوحت ما بين (0.97–2.97)، حيث جاءت الفقرة رقم (12) والتي تنص على "يشجع المعلم الطلبة على مساعدة زملائهم" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (2.97)، بينما جاءت الفقرة رقم (11) ونصها "يقسم المعلم الطلبة للعمل في مجموعات" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (0.97). وبلغ المتوسط الحسابي لمجال التعاون ككل (٢.١٢).

وهذه النتيجة تشير إلى أن التعاون في مدارس لواء الأغوار الشمالية من وجهة نظر المعلمين ليس بالشكل المثالي ولكنه موجود بدرجة معينة، والتفاوت الكبير بين الفقرات يشير إلى أن بعض جوانب التعاون تُعتبر جيدة نسبيًا، بينما تحتاج جوانب أخرى إلى تحسينات كبيرة.

فالفقرة رقم (١٢) جاءت بالمرتبة الأولى وهذه النتيجة تشير إلى أن المعلمين يعتبرون تشجيع الطلاب على مساعدة بعضهم البعض من الجوانب الإيجابية والقوية في ممارساتهم التعليمية، وقد يعكس ذلك حرص المعلمين على تعزيز قيم التعاون والمساعدة المتبادلة بين الطلاب، مما يسهم في خلق بيئة صفية داعمة ومحفزة، يمكن أن يكون هذا التشجيع ناتجًا عن وعي المعلمين بأهمية التعاون في تطوير المهارات الاجتماعية والعملية لدى الطلاب، فضلاً عن تعزيز التفاعل الإيجابي بينهم. كما قد يكون له دور في تحسين الأداء الأكاديمي من خلال تعزيز روح الفريق والعمل الجماعي.

وجاءت الفقرة رقم (١١) بالمرتبة الأخيرة وهذا يعكس أن تقسيم الطلاب للعمل في مجموعات يُعد من الجوانب الأقل تنفيذًا أو الأقل فعالية في تطبيق مبدأ التعاون داخل الصفوف، قد يكون السبب في ذلك هو صعوبات يواجها المعلمون في إدارة العمل الجماعي، مثل تحديات في تنظيم الطلاب أو التعامل مع الديناميكيات المختلفة داخل المجموعات، وكما يمكن أن يكون هناك نقص في التدريب على كيفية تصميم وتوجيه الأنشطة الجماعية بشكل يعزز التعاون الحقيقي بين الطلاب، بالإضافة إلى ذلك، قد يشعر المعلمون بالضغط لإنهاء المناهج الدراسية في وقت محدد، مما يقلل من فرص استخدام العمل الجماعي كأداة تعليمية فعالة.

رابعًا– حرية التعبير عن الرأي:

جدول (٨) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بحرية التعبير عن الرأي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
١	13	يشجع المعلم الطلبة على التفاعل والمشاركة في الصف.	6.13	1.75	مرتفع
٢	14	يشجع المعلم طلبته على التعبير عن آرآهم وأفكارهم دون خوف من السخرية.	3.00	0.76	متوسط
٣	16	يحترم المعلم آراء الطلبة ويأخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ القرارات.	1.43	0.28	منخفض
٤	15	يتقبل المعلم الاختلاف في الرأي.	1.37	1.19	منخفض
		حرية التعبير عن الرأي	**2.98**	**0.61**	**متوسط**

يبين الجدول (٨) أن المتوسطات الحسابية لبعد حرية التعبير عن الرأي قد تراوحت ما بين (1.37–6.13)، حيث جاءت الفقرة رقم (13) والتي تنص على "يشجع المعلم الطلبة على

التفاعل والمشاركة في الصف" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (6.13)، بينما جاءت الفقرة رقم (15) ونصها "يتقبل المعلم الاختلاف في الرأي" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (1.37). وبلغ المتوسط الحسابي لمجال حرية التعبير عن الرأي ككل (٢.٩٨).

وهذه النتيجة تعني أن مبدأ حرية التعبير عن الرأي يُمارس بدرجة متوسطة في مدارس لواء الأغوار الشمالية، والتفاوت الكبير بين الفقرات يشير إلى أن هناك تشجيعًا واضحًا على المشاركة والتفاعل، ولكن هذا لا يمتد بشكل كامل إلى تقبل الاختلافات في الآراء، مما يخلق بيئة تعليمية قد تكون محدودة من حيث التنوع في الأفكار والنقاشات.

فالفقرة رقم (١٣) جاءت بالمرتبة الأولى وهذه النتيجة تعكس أن المعلمين يركزون بشكل كبير على تشجيع الطلاب على التفاعل والمشاركة في الأنشطة الصفية، ويبدو أن هناك اهتمامًا واضحًا من قبل المعلمين بتشجيع الطلاب على التعبير عن آرائهم والمشاركة الفعّالة في الدروس والنقاشات، ويمكن أن يكون هذا التشجيع ناتجًا عن رغبة المعلمين في تعزيز بيئة تعليمية ديناميكية تحفز التفكير النقدي والإبداعي، كما قد يعكس إدراك المعلمين لأهمية إشراك الطلاب في عملية التعلم كوسيلة لتحسين فهمهم للمادة الدراسية وزيادة تحفيزهم.

أما الفقرة رقم (١٥) جاءت بالمرتبة الأخيرة وهذا يعني وجود تحديات في تقبل المعلمين للاختلاف في الرأي بين الطلاب. قد يكون هذا ناجمًا عن ثقافة تعليمية تفضل التوافق وتجنب الجدل، أو ربما نتيجة لضغوطات تحافظ على سير العملية التعليمية بسلاسة دون انقطاع، وبالإضافة إلى ذلك، قد يعكس هذا الأمر عدم توفر مهارات كافية لدى بعض المعلمين في إدارة النقاشات الصفية التي تشمل آراء متباينة، مما يؤدي إلى تقييد حرية التعبير عن الرأي وتثبيط الطلاب عن التعبير عن وجهات نظرهم المختلفة.

خامسًا– الاحترام:

جدول (٩) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بالاحترام مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
١	17	يستخدم المعلم لغة مهذبة عند التحدث مع الطلبة.	5.40	2.04	مرتفع
٢	19	يحترم المعلم آراء الطلبة.	2.73	1.17	متوسط
٣	20	يشجع المعلم الطلبة على الاحترام المتبادل بينهم.	2.33	1.56	متوسط
٤	18	يتدخل المعلم لوقف أي سلوكيات سلبية أو مهينة.	2.20	0.97	متوسط
		الاحترام	**3.17**	**0.71**	**متوسط**

يبين الجدول (٩) أن المتوسطات الحسابية لبعد الاحترام قد تراوحت ما بين (٢.٢٠-٥.٤٠)، حيث جاءت الفقرة رقم (17) والتي تنص على "يستخدم المعلم لغة مهذبة عند التحدث مع الطلبة" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (5.40)، بينما جاءت الفقرة رقم (18) ونصها "يتدخل المعلم لوقف أي سلوكيات سلبية أو مهينة" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.20). وبلغ المتوسط الحسابي لمجال الاحترام ككل (٣.١٧).

وهذه النتيجة تشير إلى أن الاحترام موجود بدرجة معقولة في المدارس، لكنه ليس بالمستوى الذي ينبغي أن يكون عليه، فالتفاوت بين الفقرات يظهر أن هناك جوانب من الاحترام تحظى بتطبيق جيد، مثل استخدام اللغة المهذبة، في حين أن جوانب أخرى مثل التدخل لوقف السلوكيات السلبية تحتاج إلى مزيد من التحسين.

فالفقرة رقم (١٧) جاءت بالمرتبة الأولى وهذه النتيجة تشير إلى أن المعلمين يولون أهمية كبيرة لاستخدام لغة مهذبة ومحترمة عند التحدث مع الطلاب، وهذا السلوك يعكس حرص المعلمين على خلق بيئة صفية تحترم حقوق الطلاب وتقدّر كرامتهم، واستخدام اللغة المهذبة قد يكون جزءًا من ثقافة المدرسة أو نتيجة لوعي المعلمين بأهمية الاحترام في بناء علاقات إيجابية مع الطلاب. هذه الممارسة تساهم في تعزيز جو من الثقة والاحترام المتبادل، مما يدعم بيئة تعليمية أكثر إنتاجية وأقل توترًا.

أما الفقرة رقم (١٨) فقد جاءت بالمرتبة الأخيرة وهذا يشير إلى أن هناك قصورًا في تدخل المعلمين لوقف السلوكيات السلبية أو المهينة بين الطلاب، وقد يكون السبب في ذلك عدم قدرة المعلمين على التعامل مع مثل هذه المواقف بشكل فعال، أو ربما نقص التدريب على كيفية إدارة السلوكيات السلبية في الصف، وقد يكون هناك أيضًا توتر أو تردد من قبل المعلمين في التدخل خشية من تعقيد الموقف أو تصعيد النزاعات، وهذا القصور في التدخل يمكن أن يؤدي إلى انتشار سلوكيات غير محترمة بين الطلاب، مما يضعف مناخ الاحترام في البيئة الصفية.

وهذا يتوافق مع دراسة(Subba, 2014) والتي أظهرت نتائجها أن المعلمون في الهند يعتبرون أن المدرسة هي المكان الذي يستعطون فيه غرس القيم والأفكار الديمقراطية كالمساواة والحرية والعدل بشكل منفرد، ودراسة ننسي وإبراهيم (٢٠١٧) والتي أظهرت نتائجها أن درجة الممارسات الديمقراطية لطلاب كلية التربية جاءت بصورة متوسطة، ودراسة أحمد (٢٠١٨) والتي أظهرت نتائجها أن درجة توافر الممارسات الديمقراطية جاءت متوسطة، وجاءت محاور الاستبانة بين درجة منخفضة إلى كبيرة، وهي على الترتيب: المرتبة الأولى: المساواة والعدالة بدرجة كبيرة، والمرتبة الثانية: المناخ المدرسي بدرجة متوسطة، وجاء في المرتبة الثالثة: التعامل الصفي بدرجة متوسطة، وفي المرتبة الرابعة: الحرية بدرجة متوسطة، وجاء في المرتبة الخامسة

والأخيرة: المشاركة والتعاون بدرجة منخفضة، ودراسة حسين وآخرون (٢٠١٨) والتي أظهرت نتائجها أن درجة توافر الممارسات الديمقراطية جاءت متوسطة، وجاءت محاور الاستبانة بين درجة منخفضه إلى كبيرة، وهى على الترتيب المرتبة الأولى: المساواة والعدالة بدرجة كبيرة، والمرتبة الثانية المناخ المدرسي بدرجة متوسطة، وجاء في المرتبة الثالثة: التعامل الصفي بدرجة متوسطة، وفي المرتبة الرابعة: الحرية بدرجة متوسطة، وجاء في المرتبة الخامسة والأخيرة المشاركة والتعاون بدرجة منخفضة.

وهذا يختلف مع دراسة جميلة واسمي (٢٠١٨) والتي أظهرت نتائجها تدني مستويات الممارسات الديمقراطية في المؤسسات التعليمية.

التوصيات:

في ضوء النتائج المتحصلة من الدراسة يوصي الباحثان بالآتي:

- ضرورة متابعة وزارة التربية والتعليم لتطبيق أساليب الممارسات الديمقراطية في المدارس بصورة مستمرة.
- عقد دورات وورش تدريبية متخصصة لمعلمي المدارس للتركيز على تفعيل الممارسات الديمقراطية لديهم.
- إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث المتعلقة بالممارسات الديمقراطية في المدارس الأردنية ومعرفة أبرز معيقات التطبيق واقتراح حلول لها.
- توعية معلمي المدارس بأهمية الممارسات الديمقراطية وانعكاساتها الإيجابية على الطلبة وارتباطها بالإبداع والانتماء للعمل لديهم.
- ضرورة وضع معايير موحدة لكل المدارس الحكومية والخاصة في الأردن والتي من شأنها تعزيز الممارسات الديمقراطية بشكل جيد.

المراجع

القران الكريم.

بدران، شبل.(٢٠١٥). *ديمقراطية التعليم والثقافة*. دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

حسين، محمد وخليل، عبد الناصر ومنتصر، محمد.(٢٠١٨). الممارسات الديمقراطية لمعلمي التعليم الثانوي العام في مصر (الواقع وتطلعات المستقبل)، *مجلة العلوم التربوية – كلية التربية بالغردقة – جامعة جنوب الوادي*، ١(٢)، ٤٠٥ – ٤٥٩.

الحشوة، ماهر(٢٠٠٤). *التربية الديمقراطية- تعلم وتعليم الديمقراطية من خلال الحالات*. مؤسسة نادية للطباعة والنشر والتوزيع، رام الله، فلسطين

الزيود، محمد، الخزاعلة، علا. (٢٠١٩).درجة ممارسة معلمي المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية الأردنية لمبادئ الديمقراطية من وجهة نظر الطلبة. *مجلة العلوم التربوية*، ٤٦(١)، ٦٣-٨٠.

شمس، امل عبدالفتاح. (٢٠٢٠). (شراكات الرفاهية): دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، في صعيد مصر.*مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة قناة السويس*، ٣(٣٣)، ٣٥٦-٤٣٨.

عبد الحكيم، فاروق.(٢٠١٩). الممارسات الديمقراطية بمدارس التعليم العام في مصر دراسة ميدانية. *مجلة كلية التربية*، ٢٩(١)، ٢٤٥-٢٨٤.

مرزوق، نجلاء وجورج، جورجيت ومرجان، رانيا.(٢٠١٥). تصور مقترح للممارسات الديمقراطية بمدارس التعليم الأساسي في ضوء بعض المتغيرات، *مجلة كلية التربية – جامعة بورسعيد*، ١(١٧)، ٤٥١ – ٤٨١.

مهران، عمر.(٢٠٢٠). الممارسات الديمقراطية وسلوكيات المواطنة التنظيمية لدي معلمي مدارس التعليم الثانوي العام في جمهورية مصر العربية، *مجلة الإدارة التربوية*، ١(٢٦)، ٢٥٧ – ٣٤٤.

المومني، محمد، الشرمان، منيرة.(٢٠١٩).درجة ممارسة السلوكيات الديمقراطية لدى معلمي المرحلة الثانوية في محافظة أربد من وجهة نظر المعلمين والمشرفين التربويين. *مجلة الجامعة الأردنية للدراسات التربوية والنفسية*.٢٨(٣)، ٢٩٠ – ٣١٥.

ننسي، احمد وإبراهيم، آمال(٢٠١٧). واقع الممارسات التربوية الديمقراطية لطلاب كلية التربية بجامعة جنوب الوادي في ضوء المتغيرات الديموغرافية: دراسة ميدانية، مجلة العلوم التربوية، جامعة جنوب الوادي، ١٣١(٣٣)، ١٣١-٢١٣.

الزيود، محمد والخزاعلة، علاء(٢٠١٩) درجة ممارسة معلمي المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية الأردنية لمبادئ التربية الديمقراطية من وجهة نظر الطلبة، دراسات العلوم التربوية، ٤٦(٢)، ٦٣-٨٠.

احمد، محمد(٢٠١٨). الممارسات الديمقراطية لمعلمي التعليم الثانوي العام في مصر: الواقع وتطلعات المستقبل، مجلة العلوم التربوية –كلية التربية بالغردقة –جامعة جنوب الوادي، ٦(٢)، 394-٤٤٨.

جميلة، شارف واسمي، بقال(٢٠١٨). التعامل الديمقراطي في ظل إصلاحات المنظومة التربوية (دراسة ميدانية على عينة من تلاميذ السنة الأولى متوسط بمدينة وهران)، مجلة التنمية البشرية، ٦(٢)، ١٢٨-١٣٩.

أبو سفاقة، محمد (٢٠٢٠). دور الجامعات العربية في تعزيز السلوك الديمقراطي: دراسة حالة الجامعات الفلسطينية "النجاح الوطنية، بيرزيت، الجامعة العربية الأمريكية، خضوري"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية.فلسطين.

العيدي، ختام (٢٠١٩) واقع الإدارة الديمقراطية في المدارس الحكومية في محافظة الكرك، دراسات العلوم التربوية، ٤٦(١)، ٥٣٥-٥٥١.

البقعي، هديل.(٢٠٢٢، يناير،٢٧). *المدارس الحكومية: إيجابيات التعلم في المدرسة*. https://mufahras.com

Arı, A., Sirem, Ö., & Kayır, G. (2021). Investigation of Democracy Education in Turkish Primary Schools. Anatolian Journal of Education, 6(1), 131-144. https://doi.org/10.29333/aje.2021.6111aAsep Kurniawan & Diding Nurdin, 2023. "The collapse of democratic principles in implementing school-based management in Islamic elementary schools during the COVID-19 pandemic," International Journal of Education and Practice, Conscientia Beam, vol. 11(2), pages 180-193.

Bektas, M.(Autumn, 2013). Teacher Opinions on the Concepts Preparing Students toa Democratic Life in the First Grade Social Studies Course. *Educational Sciences: Theory & Practice*, 13 (4), 2429-2433.

Berliner, D. C. (2023). Speculations on experiences in public education and the health of the nation's democracy. Education Policy Analysis Archives, 31(108).

Dundar, S. (Spring ,2013). Students' Participation to the Decision-Making Process as a Tool for Democratic School. Educational Sciences: *Theory & Practice*, 13 (2), 867-875.

Edling, S., & Liljestrand, J. (2018). Student teachers' task perceptions of democracy in their future profession – a critical discourse analysis of students' course texts. Australian Journal of Teacher Education, 43(7). http://dx.doi.org/10.14221/ajte.2018v43n7.5

García-Raga, L., Sala-Bars, I., de Nicolás, M. A., & Torremorell, M. C. B. (2022). School administrators' perceptions of democratic coexistence in Catalan schools: An analytical study. South African Journal of Education, 42(2), 1-17.

Glickman, C. D., Gordon, S. P., & Ross-Gordon, J. M. (2014). *Supervision and instructional leadership: A developmental approach*. Pearson.

Johnson, D. W., & Johnson, R. T. (2013). *Joining together: Group theory and group skills* (11th ed.). Pearson Education.

Marjanovic-Shane, A., Kullenberg, T., & Gradovski, M. (2023). Scandinavian experiments in democratic education. Dialogic Pedagogy: A Journal for Studies of Dialogic Education, 11(2), A93-A132. https://doi.org/10.5195/dpj.2023.477

Mitra, D. L., & Serriere, S. C. (2015). *Student voice in school reform: Building youth-adult partnerships that strengthen schools and empower youth.* Routledge.

Murtaza A; Akbar R (2019). Teachers' Classroom Democratic Practices: Perceptions, Interpretations and Consequences Bulletin of Education and Research; Lahore.41(3), 19-34.

Paaske, N., Mohammad-Roe , S., Smets, W., Amitai, A., Randazzo, N. A., & Huang, L. (2023). Challenges for European teachers when assessing student learning to promote democratic citizenship competences. JSSE - Journal of Social Science Education, 22(3). https://doi.org/10.11576/jsse-5978.

Subba, Dipty. (2014). Democratic Values and Democratic Approach in Teaching: A Perspective. *American Journal of Educational Research,* 2 (12A), 37-40.

Tarumi, Y. (2023). Challenges in fostering democratic participation in Japanese education. Education Policy Analysis Archives, 31(106).pp1-19.

Zagrebina, A. (2020). Concepts of democracy in democratic and nondemocratic countries. *International Political Science Review,* 41(2),174-191.